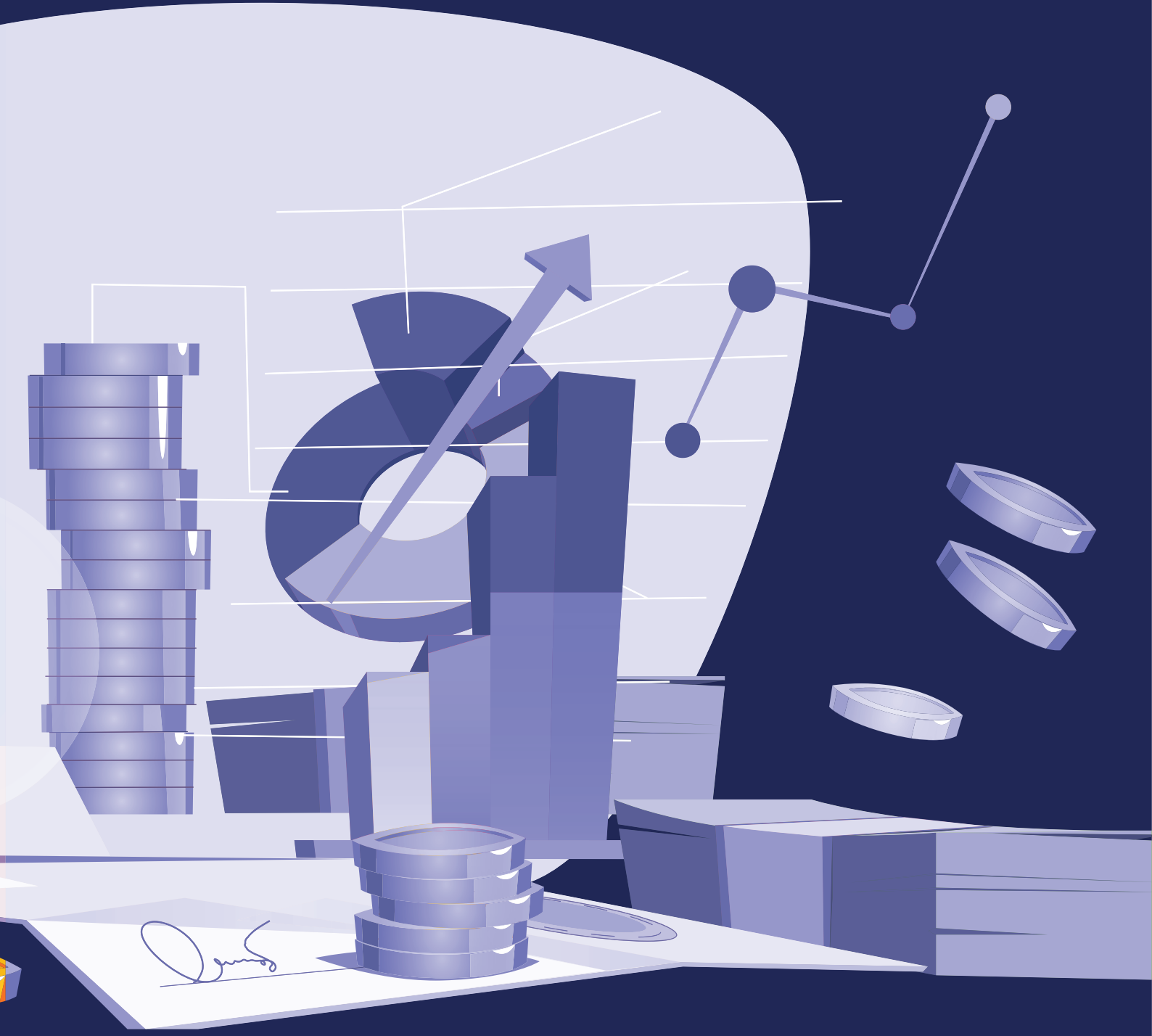




عداد الديون 2021

نظرة على الديون الخارجية







تقرير

عداد الديون 2021

نظرة على الديون الخارجية



تقرير

عداد الديون 2021

نظرة على الديون الخارجية

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM



الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدار 4.0

www.sjplatform.org

تكررت على مصر أزمات الديون الخارجية التي كلفتها كثيراً. ومن الأمثلة عليها أزمة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، التي نتج عنها في النهاية احتلال البلاد لضمان سداد القروض المتراكمة لصالح بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا. وتبع تلك الأزمة عزوف عن الاقتراض الخارجي، فظلّت نسبته منخفضة نسبياً حتى سبعينيات وثمانينات القرن العشرين. ثم شهد القرن نفسه ارتفاعاً في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي، لتقفز إلى قرابة 22% عام 1970، ولأكثر من 130% عام 1988¹. وفي الفترة نفسها، نمت ديون مصر الخارجية بأكثر من 44 مليار دولار، من 1.8 مليار دولار في 1970 لأكثر من 46 مليار دولار في 1988². وأدى هذا التوسع في الاستدانة الخارجية، مع نمو عجز الميزان الجاري، إلى أزمة ديون في مصر أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات. وحيث فقدت الحكومة قدرتها على تسديد الديون الخارجية، فقد لجأت إلى حزمة إنقاذ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي. هذا علاوة على إعادة جدولة ديون نادي باريس والتغاضي عن بعضها (حوالي ربع ديون مصر الخارجية في عام 1989). وفي هذه الأزمة، اضطرت مصر لتطبيق برنامج إعادة هيكلة اقتصادية صارم بإشراف الجهات المانحة. وتضمن البرنامج إجراءات تقشفية، وعرض شركات القطاع العام للخصخصة، والحد من دعم المزارعين. وبعد الأزمة، حرصت حكومات مبارك المتتالية على تمويل عجزها عن طريق الديون الداخلية، وتخفيض اعتمادها على المديونية الخارجية، ومحاولة تجاوز أزماتها.

ومنذ 2013، بدأ ارتفاع الديون الخارجية، خصوصاً مع أزمة قطاع السياحة وضعف النقد الأجنبي. وتزامن ذلك مع اقتراحات طلب حزمة إنقاذ من البنك الدولي والمؤسسات الدولية. ولاقى تلك الاقتراحات رفضاً شعبياً كبيراً، حيث كانت ذكرى أزمة التسعينات لا تزال حاضرة في ذهن الجمعي. وفي 2016، توصلت الحكومة أخيراً إلى اتفاق على حزمة إنقاذ مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركاء الدوليين، تضمنت إجراءات تقشفية مثل رفع الدعم عن الوقود والخدمات ووقف التعيين في وزارات مختلفة. ولكن على عكس الازمة السابقة، لم تحظ مصر هذه المرة بإسقاط أي من الديون كما حدث في السابق. وأدت حزمة الإنقاذ إلى إثقال كاهل الحكومة بمديونية أكبر، باعتبار أن إجراءات الإصلاح، خاصة تعويم الجنيه، ستحسن الميزان التجاري ودخل مصر من العملة الصعبة.

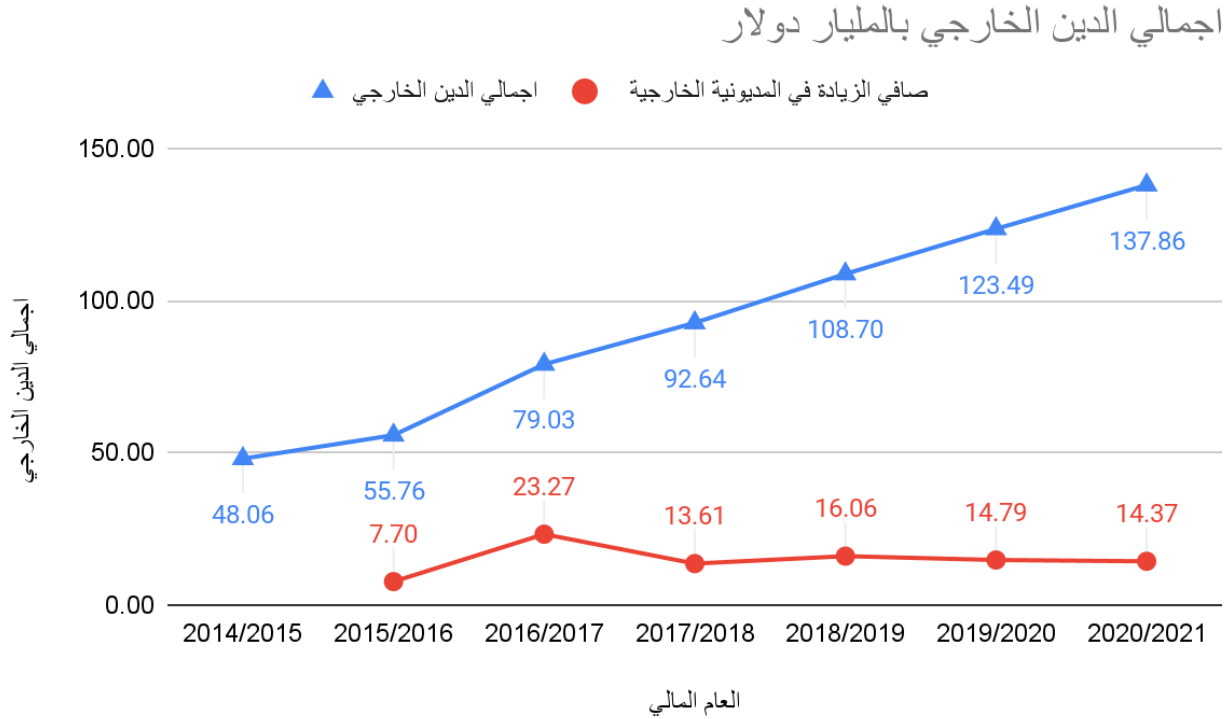
¹ <https://data.worldbank.org/indicator/DT.DOD.DECT.GN.ZS?locations=EG>

² <https://data.worldbank.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?locations=EG>

الديون الخارجية حالياً

شكل (1)

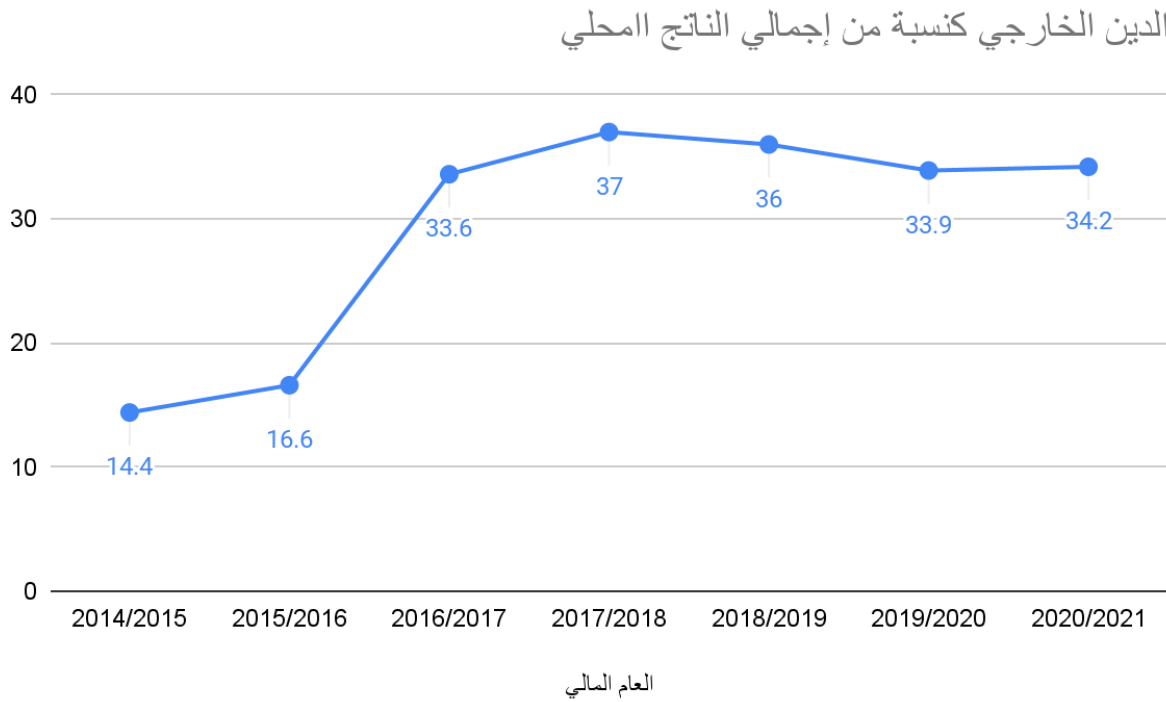
3



ويتضح من متابعة تطور الديون الخارجية، أن اتفاق 2016 لم يفلح في إبطاء تزايدها، بل تسارعت وتيرتها لتضاعف خلال أربع سنوات فقط (شكل 1). وتسبب تسارع الاستدانة الخارجية في تضاعف نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، من 16.6% في 2016/2015 إلى أكثر من 33.3% في 2017/2016، لتظل حول 35% في المتوسط حتى الآن (شكل 2).

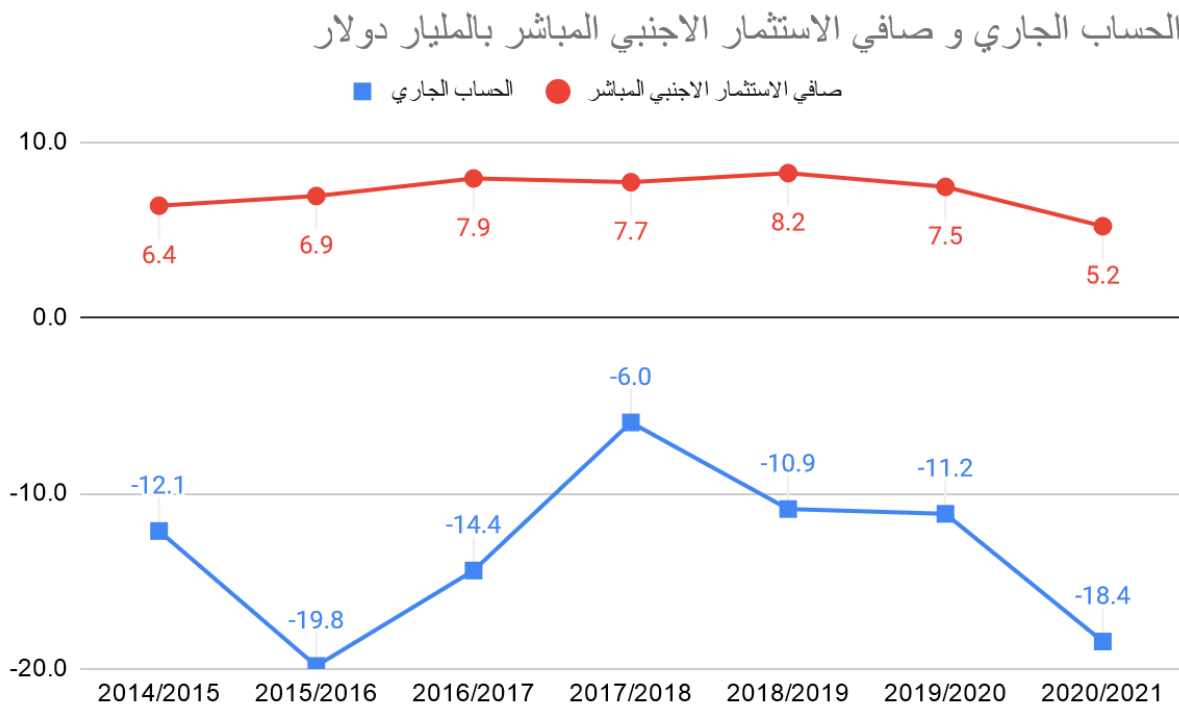
³ النشرة الاقتصادية العدد رقم (٢٧٤) - يناير ٢٠٢٠ - ص 96، العدد رقم (٢٩٥) - أكتوبر ٢٠٢١ - ص 95 - 96

شكل (2)⁴



الحساب الجاري و تدفقات صافي الاستثمار الأجنبي

شكل رقم (3)⁵



⁴ المصدر السابق.

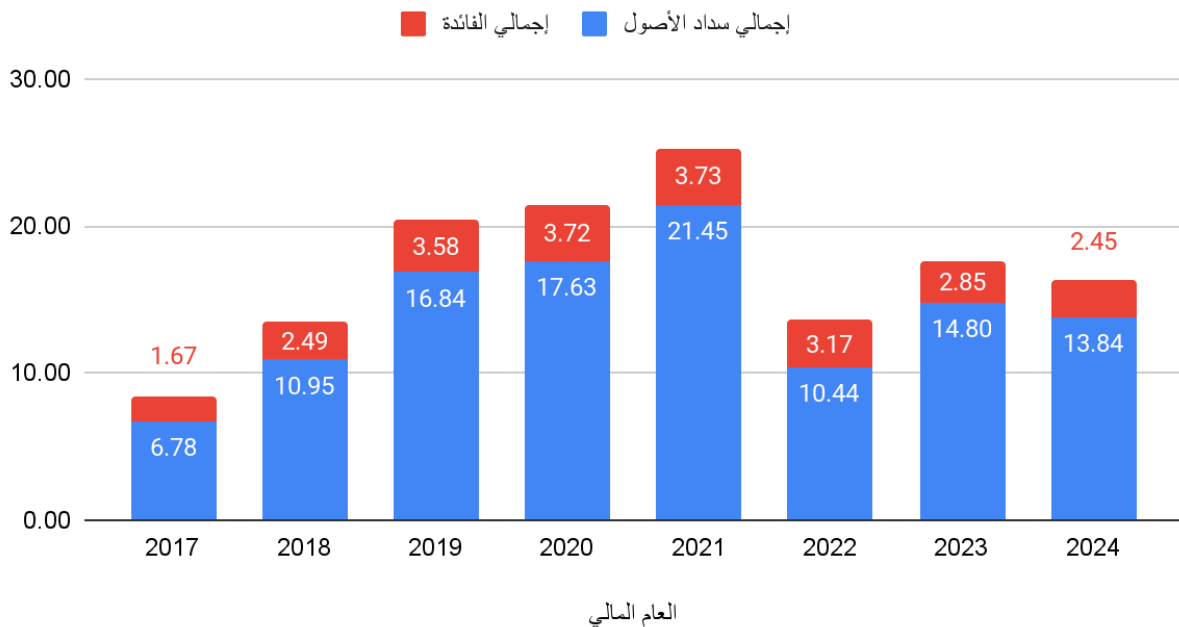
⁵ النشرة الاقتصادية العدد رقم (٢٧٤) - يناير ٢٠٢٠ ص ٧٦، العدد رقم (٢٩٥) - أكتوبر ٢٠٢١ ص ٧٦.

وبالنظر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الفترة، نلاحظ فشل حزمة الإنقاذ في خلق طفرة حقيقية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر. وكان ذلك برغم الأثر اللحظي للتعويم في خفض عجز الحساب الجاري من أكثر من 19 مليار دولار عام 2016/2015 إلى ستة مليار دولار فقط عام 2018/2017. حيث تحسنت تنافسية العملة المصرية والمنتج المصري حينها، نتيجة خفض سعر صرف الجنيه. ولكن سرعان ما تبدد الأثر نتيجة الانفجار التضخمي في الفترة نفسها. ليعاود عجز الحساب الجاري زيادته، وذلك في أعقاب أزمة فيروس كورونا، بينما انخفض صافي الاستثمار المباشر لأقل مستوياته في أكثر من ستة أعوام.

عبء القروض

شكل رقم (4)⁶

خدمة الديون الخارجية 2025-2017

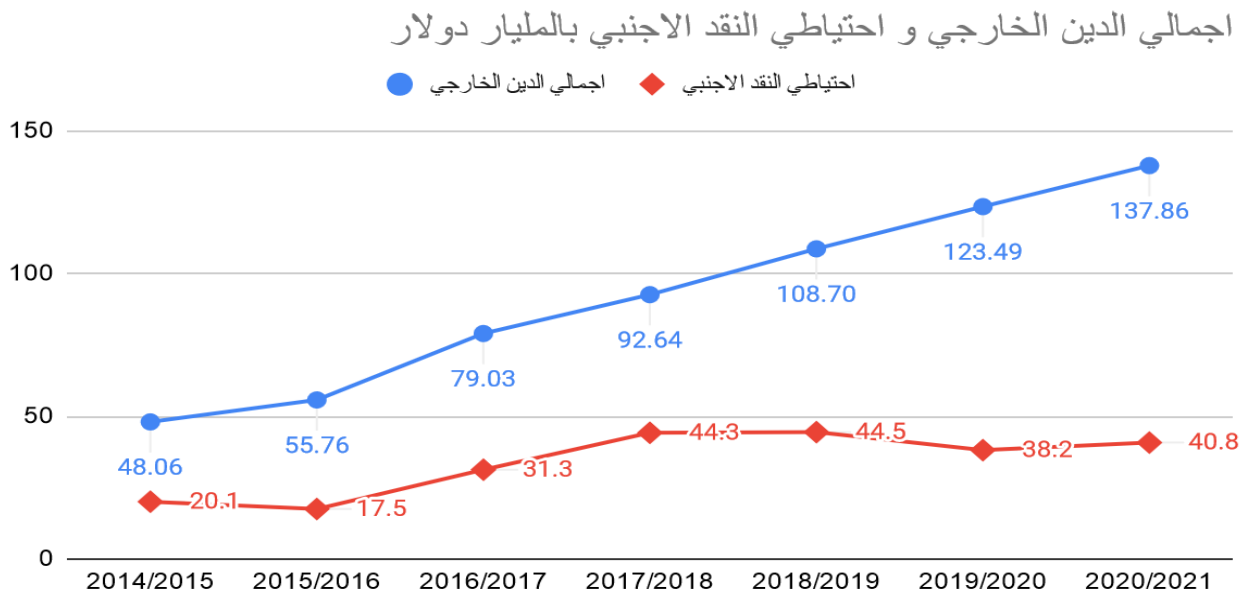


وتسارع ارتفاع مصاريف خدمة الديون الخارجية. حيث شهدت ارتفاعاً من 8.3 مليار دولار في 2018/2017 لتصل لأكثر من 25.1 مليار دولار في 2022/2021. وساهم هذا التزايد المطلق، الذي بلغ أكثر من ثلاثة أضعافه خلال خمسة أعوام فقط، في ارتفاع عجز الحساب الجاري. ولكن مازال هناك أمل في انخفاض خدمة الدين الخارجي المتوقع حتى عام 2025/2024، مما قد يسمح للحساب الجاري والاحتياطات النقدية الأجنبية بالتعافي خلال الأعوام القادمة.

⁶ التقرير الربع سنوي للوضع الخارجي لمصر رقم 57 لعام 2017/2016. البنك المركزي المصري. ص 49.
 التقرير الربع سنوي للوضع الخارجي لمصر رقم 59 لعام 2018/2017. البنك المركزي المصري. ص 49.
 التقرير الربع سنوي للوضع الخارجي لمصر رقم 61 لعام 2018/2017. البنك المركزي المصري. ص 45.
 التقرير الربع سنوي للوضع الخارجي لمصر رقم 63 لعام 2019/2018. البنك المركزي المصري. ص 44.
 التقرير الربع سنوي للوضع الخارجي لمصر رقم 65 لعام 2019/2018. البنك المركزي المصري. ص 44.
 التقرير الربع سنوي للوضع الخارجي لمصر رقم 67 لعام 2020/2019. البنك المركزي المصري. ص 44.
 التقرير الربع سنوي للوضع الخارجي لمصر رقم 69 لعام 2020/2019. البنك المركزي المصري. ص 44.
 التقرير الربع سنوي للوضع الخارجي لمصر رقم 71 لعام 2021/2020. البنك المركزي المصري. ص 44.

احتياطي النقد الأجنبي والديون

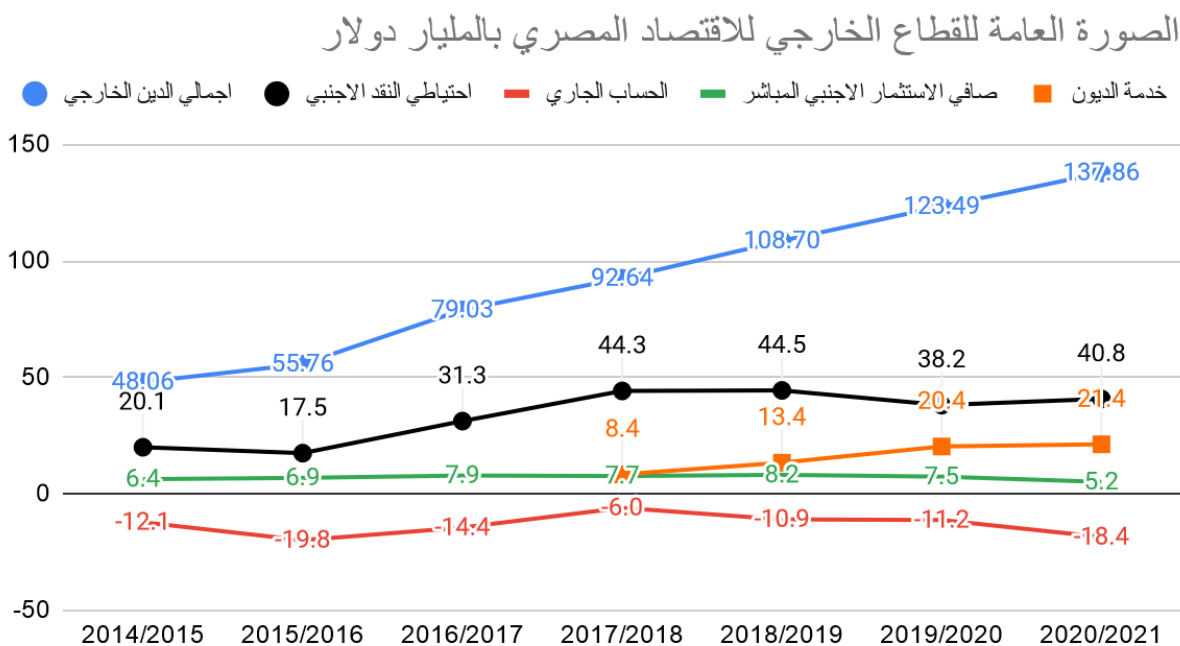
شكل رقم (5)⁷



ارتبط تعافي احتياطي النقد الأجنبي بين 2016/2015 و 2018/2017 بتمويل الاحتياطي بشكل مباشر عن طريق الاستدانة. ولكن مع تفاقم عجز الحساب الجاري، كف الاحتياطي عن الزيادة السريعة التي ميزت 2017 و 2018. ليبدأ في انخفاض بطيء منذ 2019، بينما تسارع ارتفاع المديونية الخارجية في الوقت نفسه.

الصورة الكاملة

شكل رقم (6)⁸



⁷ النشرة الاقتصادية العدد رقم (٢٧٤) - يناير، ٢٠٢٠ ص 61، العدد رقم (٢٩٥) - أكتوبر ٢٠٢١ ص 60-61
⁸ تجميع لكل الرسوم البيانية السابقة.

نتيجة تزايد الديون الخارجية على مدى الفترة الماضية، تفاقم عجز الحساب الجاري، وارتفعت مصروفات خدمة الدين بشكل لم يسبق له مثيل. مما وضع الاقتصاد المصري في وضع لا يحسد عليه. ومع هذا، يبقى الأمل مع استفادة الحكومة من فرصة انخفاض خدمة الديون الخارجية الفترة المقبلة، في إهلاك الديون الخارجية المتراكمة، وتعزيز الاحتياطي النقدي للبلاد. وجدير بالذكر أيضاً، إن صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية لم ينم بالقدر المرجو في أعقاب 2016. ويمثل هذا عقبة مهمة في تحسين توازن القطاع الخارجي للاقتصاد المصري. ولم تفلح الحكومة بعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالكميات المطلوبة لحل أزمة الحساب الجاري الهيكلية، التي تعزز الحاجة للاستدانة وتدفع بالحكومة أقرب لأزمات التمويل العالمي، خصوصاً مع الارتفاع المتوقع في معدلات الفائدة لخفض التضخم في الاقتصاديات الكبرى، وما قد ينتج عنه من صعوبات في إحلال و تجديد قروض العملة الصعبة.